

## مصطلح النقدية:

كل عناصر النقدية التي يمكن استخدامها فوراً

- يرمز الى بنود النقدية ومصادرها التي تتوفر بصورة تلقائية للمنشأة لمساعدتها في دفع الالتزامات التي تتحملها ومن أهم بنود ومصادر النقد هما: النقد والاستثمارات المالية المؤقتة الأوراق المالية
- تتمثل وظيفة النقدية في إدارة مكونات النقدية من أجل توفير السيولة التي تتطلبها عمليات المنشأة في الوقت المناسب، فضلاً عن استثمار الفائض بهدف زيادة ربحية المنشأة
- من أهداف الموازنة النقدية تحديد حجم النقدية الذي يمكن ان يتوفر للمنشأة، وتوقيت الحصول عليه، والمدة التي يغطي فيها احتياجات المنشأة. انه نعرف كم راح يتوفر عندنا كاش او متى اوالى متى راح يكفي حاجتنا؟؟

## دوافع وأسباب الاحتفاظ بالنقدية:

### ١- دوافع إتمام المعاملات:

- العمليات اليومية في شراء المواد الخام ودفع الأجور
- تسديد التزامات مالية معينة كالضرائب والأرباح الموزعة
- كلما زاد حجم معاملات المنشأة كلما زاد الرصيد النقدي مع ثبات العوامل الأخرى

### ٢- دوافع الطوارئ او الحيلة:

تلجأ المنشأة من باب الحيلة والحذر الى الاحتفاظ برصيد نقدي كمخزون أمان لمقابلة الالتزامات

لو انخفضت أسعار الخام وصار فيه فرصة لشراء كميات كبيره واذا ما فيه نقديه راح يكلف الشركة فرصه بديله.

### ٣- دوافع المضاربة واغتنام الفرص:

- الاستفادة من الخصم النقدي في حالة الشراء بكميات كبيرة من المواد الخام
- الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة على الأوراق المالية، وتقلبات سعر الصرف في حالة توافر الرصيد النقدي

### الكافي

بعض الشركات تستفيد من الكاش الفائض وتوظفه في الاستثمارات المؤقتة اللي هي الأوراق المالية لسهولة تسيلها وبيعها عن الحاجه

## ٤ دوافع فرعية أخرى:

**الائتمان المصرفي:** تلجأ بعض المنشآت الى عقد اتفاقيات مع احد البنوك التجارية بحيث يلتزم فيها البنك بإقراض المنشأة في حالة تعرضها الى ظروف غير متوقعة تؤثر على إمكانية سداد التزاماتها.

**معدلات الفائدة:** كما تتأثر معدلات الفائدة بعدة عوامل، فإنها تؤثر في حجم الائتمان ومن ثم في حجم الكتلة النقدية والطلب عليها.

كلما زادت الفائدة كلما قل توجه الشركة للاستثمار وكلما قلت الفائدة زاد استثمار الشركة وبالتالي يؤثر على النقدية

**التباين في التدفقات النقدية:** تتسم التدفقات النقدية للشركات بعدم الانتظام فقد تعاني بعض الصعوبات في فترات زمنية محددة، بينما تكون لديها ارصدة نقدية زائدة عن المطلوب في احيان اخرى.

**الارصدة التعويضية:** تلك النسبة من قيمة القرض المحفوظ بها كرسيد في حساب الشركة لدى البنك

تعويض البنك عن الاتعاب التي يقدمها للشركة وهذه الارصده ملك للشركة بس زي التامين للبنك حتى م ينسحب عليه ☺

**العائم:** الفرق بين الرصيد النقدي الذي تظهره دفاتر المنشأة (الرصيد النقدي الدفترى) ورصيد المنشأة لدى البنك الذي تتعامل معه.

نفس اللي اخذناه في محاسبه ٢ مذكرة تسوية البنك

مذكرة تسوية حساب البنك	
<p>رصيد البنك بالدفتر (عمليات أثبتتها البنك ولم تثبتها المنشأة) (تحتاج قيود تسوية)</p> <p>xxx</p>	<p>رصيد البنك بكشف الحساب (عمليات أثبتتها المنشأة ولم يثبتها البنك) (لا تحتاج قيود تسوية)</p> <p>xxx</p>

ما هو أمثل رصيد يمكن الاحتفاظ به داخل الشركة بحيث ترتب عليه:

- اتمام كل العمليات التشغيلية المدرجة داخل الشركة .
- عدم تعريض الشركة لمخاطر العسر المالي

## الحجم الأمثل لرصيد النقدي:

توجد عدة أساليب كمية لتحديد الحد الأمثل للنقدية، من بينها نجد:

### ١ - أسلوب النسب المالية:

- تقوم الإدارة بتحديد الرصيد النقدي في حالة الظروف العادية وفي حالة الذروة وتحديد المتوسط اليومي للمدفوعات وكذلك عدد ايام الأمان النقدي (عدد الايام التي تحتفظ فيه المنشأة برصيد نقدي يكفي لمقابلة المدفوعات النقدية)
- يعتمد تقدير عدد ايام الأمان النقدي على الخبرة والتجربة وعلى اتجاه وميول الإدارة نحو المخاطرة، ففي الظروف الطبيعية يكون مستوى الأمان: **المتوسط اليومي للمدفوعات x عدد ايام الأمان**

### ٢ - نموذج الكمية الاقتصادية للطلب:

تم تطوير هذا النموذج بواسطة عالم الاقتصاد وليام بومل ويقوم على افتراض:

كل القوانين الجاهية تعتمد على فرضية التاكيد في حين هي مجرد توقعات

- حالة التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- إمكانية تحديد المستوى الأمثل للرصيد النقدي العامل للمنشأة.
- وجود نوعان من التكاليف المترتبة على الاحتفاظ بالنقدية
- تخفيض التكاليف الكلية المتصلة بالاحتفاظ بالنقدية.
- ✓ تكاليف زيادة النقدية عن الحد المطلوب ويعبر عنها بتكلفة الفرصة البديلة
- ✓ التكاليف الناتجة من انخفاض مستوى النقدية من الحد المطلوب ويعبر عنها بتكاليف الصففة التي يجب ان تقوم بها المنشأة من اجل تدبير النقدية ( الافتراض، بيع الأوراق المالية)

في ظل فرضيات بومل يجب تحديد مجموعه من العناصر

### الرصيد النقدي:

ذلك الرصيد الذي يصبح عنده مجموع التكاليف عند الحد الأدنى، أو الحد الذي تتساوى فيه تكلفة الفرصة البديلة مع التكلفة المصاحبة لتدبير النقدية من مصادر التمويل المختلفة.

تحديد الاحتياجات النقدية الامثل خلال سنه من الميزانيه التقديرية

$D =$  الطلب الكلي على النقدية (حجم المدفوعات النقدية خلال الفترة المعينة)

$Q =$  كمية الرصيد النقدي. الواجب الاحتفاظ بها

$N =$  عدد التحويلات (الطلب الكلي على النقدية تقسيم الرصيد النقدي).

عدد المرات التي يتم فيها بيع الاوراق الماليه عند الحاجه اليها (تسييل الاوراق الماليه)

$$n = \frac{D}{Q} \text{ عدد التحويلات بالصيغة التالية}$$

التحويلات يترتب عليها سمسره ( الوسطاء الماليين ياخذون عموله على عمليات البيع والشراء زي ما نقول دلالة ☺ ) فمقابل كل صفقة تحويل يترتب عليها تكلفه.

$O =$  التكاليف الثابتة للصفقة وهي ثابتة لكل أمر شراء ومستقلة عن قيمة الأموال المحولة من وإلى أوراق مالية.

$H =$  معدل العائد على الأوراق المالية (تكلفة الفرصة البديلة).

مجموع القيم على عددهم واحنا عندنا رصدين للفترة رصيد اول الفترة ورصيد اخر الفترة فنقسمهم على ٢

$$A = \text{متوسط الرصيد النقدي} = \frac{Q}{2}$$

$$\text{تكلفة الفرصة البديلة} = \frac{HQ}{2}$$

تكاليف الفرصة البديلة تزيد كلما زاد الرصيد النقدي والعكس صحيح أي ان العلاقة طردية بين تكلفة الفرصة البديلة

وحجم الرصيد النقدي (Q)

تحويل يترتب عليه تكلفه بديله (سمسره) يترتب عليه تكلفه تدبير النقيه = مجموع التكاليف النقيه.

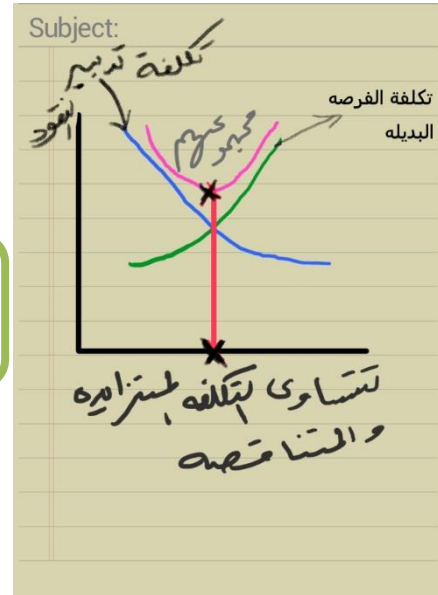
### تكلفه تدبير النقيه:

$$O \times n = o \times \frac{D}{Q} = \frac{OD}{Q} = \text{عبارة عن تكلفه الصفقة} \times \text{عدد التحويلات}$$

### مجموع تكاليف النقيه :

$$\frac{OD}{Q} + \frac{HQ}{2} = \text{هي عبارة عن تكاليف الفرصه البديله مضافاً اليها تكاليف تدبير النقيه}$$

أي ان تكلفه الاحتفاظ بالنقدي = تكلفه تدبير النقيه  
عندما تكون التكلفه الكليه في حدها الأدنى



لإيجاد الحجم الاقتصادي للكمية المطلوبة نقوم بتحديد الطلبية (Q) التي تعمل على تخفيض مجموع التكاليف الى الحد الأدنى عن طريق المساواة بين التكاليف (تكلفه الفرصه البديله وتكلفه تدبير النقيه)

$$\frac{OD}{Q} + \frac{HQ}{2} \longrightarrow HQ^2 = 2OD$$

$$Q = \sqrt{\frac{2OD}{H}} \quad \text{بضرب الوسطين في الطرفين نحصل على معادله الرصيد النقيدي (Q)}$$

## انتقادات النموذج:

- افتراض النموذج ان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يمكن التنبؤ بها بيقين تام، افتراض غير واقعي.
- يفترض النموذج ان الطلب على النقدية يكون بصورة منتظمة خلال المدة الزمنية وهذا قد لا يكون واقعياً.
- يفترض النموذج ان التكلفة الثابتة للصفقة تظل ثابت بغض النظر عن حجم الصفقات وهو ايضاً افتراض غير واقعي إذ قد تنخفض التكلفة مع زيادة عدد الصفقات
- يستخدم هذا النموذج متوسط معدل الفائدة على الأوراق المالية خلال الفترة الزمنية المعينة، لكن من المناسب استخدام معدل العائد السائد في سوق الأوراق المالية.

**مثال:** تبلغ الاحتياجات النقدية الكلية السنوية لشركة المطوع ٢٠٠٠٠٠ ريال، وتكلفة تحويل الأوراق المالية الى نقدية ٤ ريالات للصفقة الواحدة، ومعدل العائد السنوي على الأوراق المالية ١٠%، فما مستوى الرصيد النقدي للمنشأة؟؟ وما عدد التحويلات التي تجريها الشركة خلال السنة؟؟ وما تكلفة الفرصة البديلة؟

المعطيات: +

- ❖ التكلفة الكلية = ٢٠٠٠٠٠ ريال
- ❖ تكلفة التحويل = ٤ ريال \ الصفقة
- ❖ معدل العائد = ١٠%

المطلوب: +

$$Q = \sqrt{\frac{2 \times 4 \times 200000}{0.10}} = 4000 = \text{مستوى الرصيد النقدي (Q)}$$

$$n = \frac{200000}{4000} = 50 = \text{عدد التحويلات (n)}$$

$$\text{وهذا يعني صفقة كل } 365 \div 50 = 7.3 \text{ يوم}$$

$$\frac{0.10 \times 4000}{2} = 200 = \text{تكلفة الفرصة البديلة (الاحتفاظ بالنقدية)}$$

$$\text{تكلفة تدبير النقدية} = O \times n = 50 \times 4 = 200 \text{ ريال}$$

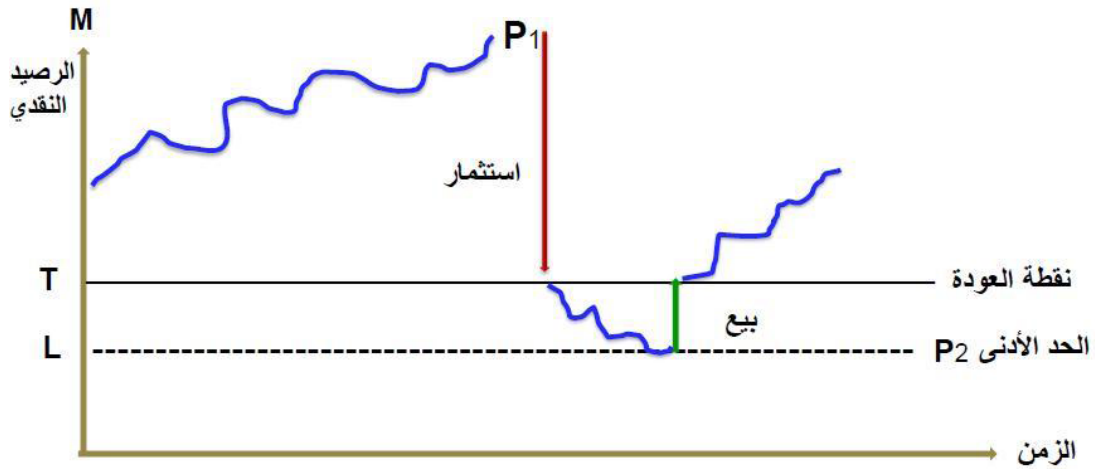
يلاحظ ان التكلفة تتساويان عند الرصيد الاقتصادي للنقدية (٤٠٠٠ ريال)

عندما تكون تكلفة الاحتفاظ = تكلفة تدبير النقدية

٢٠٠ = ٢٠٠ تكون التكلفة الكلية في حدها الأدنى ٤٠٠٠ ريال

### نموذج حد المراقبة:

- تم تقديم هذا النموذج بواسطة ميرتون ميلر ودانيال أورر، وهو نقيض من نموذج بومل
- يفترض ان التدفقات النقدية وتقلباتها لا يمكن التنبؤ بها
- يضع النموذجين حدين لمراقبة النقدية:
- الحد الأول: المستوى الأقصى الذي يمكن ان تصل اليه النقدية (M)
- الحد الثاني: المستوى الأدنى (L) وبين هاذين الحدين يتقلب الرصيد النقدي العامل عشوائياً.
- يحدد النموذج حد الطلب او نقطة العودة (T)



تحديد الرصيد النقدي اليومي الأمثل (T) الذي يعمل على تقليل التكاليف الى الحد الأدنى، وكما هو الحال في نموذج بومل فإن التكاليف الكلية تتألف من نوعين من التكاليف هما تكلفة الصفقة وتكلفة الفرصة البديلة

$$\text{تكلفة الصفقة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة للسمسرة} \times \text{متوسط عدد التحويلات خلال الفترة}}{\text{عدد أيام الفترة}}$$

تكلفة الفرصة البديلة: معدل العائد أو الفائدة على الأوراق المالية عالية السيولة  $\times$  متوسط الرصيد النقدي اليومي المتوقع

- يعتمد النموذج على التباين كمقياس لتشتت التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار احتمالات تحقق هذه التدفقات
- الحد الأقصى لطلب الرصيد النقدي ( $M$ ) في حالة عدم وجود حد أدنى من الرصيد النقدي يعادل ( $3T$ ) ويعتبر هذه صحيحاً في حالة ان احتمال زيادة الأرصدة النقدية يساوي احتمال انخفاضها (الاحتمال لكل منهما =  $0,5$ )

متى نبيع؟؟

$$T = \sqrt[3]{\frac{30\sigma^2}{4R^*}} + L = \text{نقطة العودة أو الرصيد النقدي الأمثل (T)}$$

حيث:

$T$  نقطة العودة أو الرصيد النقدي الأمثل

$\sigma$  تكلفة السمسرة (تكلفة أوامر بيع الاستثمارات المؤقتة)

$\sigma^2$  تباين التدفقات اليومية

$R^*$  معدل العائد (الفائدة) على الاستثمارات المؤقتة على ٣٦٠ يوم

$L$  الحد الأدنى من النقدية

الحد الأقصى ( $M$ ):  $M=3T-2L$

متوسط النقدية ( $A$ ):  $A = \frac{4T-L}{3}$

تباين التدفقات النقدية اليومية:  $\sigma^2 = \sum_{i=1}^n (x - \bar{x})^2 p_i$

التباين = احتمالات التحقق  $\times$  مربع انحرافات الأرصدة النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه الأرصدة.



### مزايا النموذج:

- يأخذ في الاعتبار عنصري التقلب وعدم التأكد في حساب التدفقات النقدية.
- كلما زادت درجة عدم التأكد كلما زادت حدة تقلبات التدفقات النقدية وبالتالي زاد مستوى الرصيد النقدي الأمثل.
- يمتاز بالمرونة، حيث يمكن تعديل الحدود الدنيا والقصوى.

### عيوب النموذج:

- يفترض العشوائية الكاملة في التدفقات
- افتراض ثبات تكلفة الصفقة (السمسرة) وهو افتراضي غير واقعي

مثال: تبلغ التكاليف الثابتة لتحويل الأوراق المالية الى نقدية ١٦ ريالاً وان معدل العائد على الاستثمارات المؤقتة ١٤,٤%، وان الانحراف المعياري للتدفقات النقدية اليومية ٤٠٠٠ ريال، وان الحد الأدنى المطلوب من الرصيد النقدي ٢٠٠ ريال.

المطلوب:

- ١ - حساب الرصيد النقدي الأمثل (T)
- ٢ - حساب الحد الأقصى من النقدية (M)
- ٣ - حساب متوسط النقدية (A)

$$T = \sqrt[3]{\frac{3 \times 16 \times (4000)^2}{4(0.144 \div 360)}} + 200 = 8027 \quad \text{الرصيد النقدي الأمثل :}$$

$$M = (3 \times 8027) - (2 \times 200) = 23681 \quad \text{الحد الأقصى من النقدية :}$$

$$A = \frac{(4 \times 8027) - 200}{3} = 10636 \quad \text{متوسط النقدية :}$$

### الاستثمارات المؤقتة:

تلجأ المنشآت الى الاستثمار في الأوراق المالية لعدة أسباب منها:

- وجود أرصدة نقدية معطلة او زائدة عن المطلوب
- تعد مخزون أمان للسيولة المطلوبة لتغطية احتياجات المنشأة غير المتوقعة
- وجود أرصدة نقدية فاقت متطلبات المنشأة لتشغيل عملياتها لفترة طويلة.

### أنواع الأوراق المالية المؤقتة:

- أدونات الخزينة
- الشيكات المقبولة من البنوك
- شهادات الإيداع المصرفية
- الأوراق التجارية
- اتفاقيات إعادة الشراء

انتهت المحاضرہ ©